مذكرة قوى الإجماع الوطنى

(قوى إعلان جوبا)

إلى جماهير شعبنا الصامد

إلى السادة رئيس وأعضاء الهيئة التشريعية القومية الإنتقالية

لقد إنقضت الفترة الإنتقالية المحددة لإنجاز بنود إتفاقية السلام الشامل وإتفاقيات السلام الأخرى ولا يزال المؤتمر الوطنى قابضاً على مفاصل السلطة ويتنصل من الوفاء بإستحقاقات تحقيق السلام وإستدامته، فإستحكمت الأزمة الوطنية الشاملة ودفعت بالوطن إلى حافة الهاوية وإنتفت عوامل ومقومات الوحدة الوطنية الطوعية الجاذبة بسبب سياسات المؤتمر الوطنى. وقادت نفس السياسات إلى إستمرار الحرب الدائرة فى دارفور وباتت نذر الحرب الأهلية تهدد إستقرار الأقاليم الأخرى بتزايد مخططات المؤتمر الوطنى بإشعال النزاعات القبلية والجهوية. هذا فضلاً عن عرقلة تحقيق التحوّل الديمقراطى لإستغلال المؤتمر الوطنى لأغلبيته الميكانيكية فى الهيئة التشريعية وإصراره على بقاء التشريعات والقوانين الشمولية أو إبدالها بالأسوأ منها، ويعمد الآن إلى إجراء إنتخابات مشوهة لإضفاء مشروعية زائفة حكم شمولى جديد. يجرى كل هذا فى ظل سياسات العسف والتشريد فى ظل إستشراء الفساد وتفاقم الأزمة الأقتصادية وغلاء المعيشة التى يرزح تحتها شعبنا مما أدى إلى تضخم قاعدة الفقر ونتيجة للتخريب المتعمد للمؤسسات الإقتصادية الإستراتيجية والمصرفية التى بناها الشعب بدمه وعرقه كمشروع الجزيرة والسكك الحديدية.

إن قوى الإجماع الوطنى إذ تعلن هذه الوقائع المريرة لشعبنا؛ نضعكم أنتم فى الهيئة التشريعية القومية الإنتقالية أمام مسئولياتكم وإلتزاماتكم الدستورية والأخلاقية التى أقسمتم على إنجازها ونطالب مجلسكم بالآتى:

1. إجازة القوانين المطلوبة لإنفاذ كافة إتفاقيات السلام لأستدام السلام وبناء الثقة وإنجاز مستحقات التحول الديمقراطى ويأتى على رأسها قوانين الأمن الوطنى، الإستفتاء لشعبى جنوب السودان وومنطقة أبيى، المشوّرة الشعبية لشعبى النيل الأزرق وجنوب كردفان، النقابات، القانون الجنائى وإجراءاته. هذا فضلاً عن تعديل التشريعات الأخرى التى لا تتوائم مع إتفاقية السلام الشامل والدستور القومى الإنتقالى.

2. إصدار التشريعات والقرارات التى من شأنها إنهاء الحرب وإرساء السلام العادل فى دارفور، مع التأكيد على ضرورة المساءلة والمحاسبة دون إستثناء لاحد عن كل الجرائم التى إرتكبت فى حق الموطن فى دارفور.
3. الإلتزام بإجراء إنتخابات عامة حرة، نزيهة وشفاهة بعد إعادة النظر فى الإحصاء السكانى مع ضمان قومية الإجهزة الإعلامية وحيدتها.
4. إتخاذ القرارات الفورية الضرورية لمحاربة الفساد والتقليل من حدة الغلاء والفقر، والإهتمام بالقضايا المعيشة وإعادة المفصولين من الخدمة المدنية ورد المظالم. بالإضافة إلى إصلاح المؤسسات الإقتصادية وإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب ومعالجة أوضاع اللاجئين والنازحين.

إن قوى الإجماع الوطنى إذ تؤكد عزمها وإصرارها على ضرورة حل كافة القضايا الوطنية للخروج بالبلاد من الأزمة الخانقة؛ وتعلن إستعدادها لوضع كافة إمكانياتها لتحقيق السلام العادل والتحول الديمقراطى بما يحقق وحدة السودان الطوعية ويمنع من وقوعه فى هاوية التمزق والتفتت.

قوى الإجماع الوطنى
الخرطوم، 7 ديسمبر 2007